التّغَيّرُ فِي الْجَوْهَرِ اللُغَوِيِّ
(مَقَالٌ فِي المنْهَج)

أ.د علي عبد الحسين زوين

الجامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية

للدراسات العربية والدولية

تمهيد :

هذا مقال في منهج افتراضي رأيت أنه يصلح للتطبيق على كثير من القضايا المتعلقة بالظاهرة اللغوية ولاسيما ما يتصل منها بالعربية، واستعمالي لعبارة (منهج) لا يعني بالضرورة وضع نظرية جديدة أو منهج جديد بديل من المناهج الأخرى كالوصفية التركيبية والتوليدية التحويلية مما عرف في الدراسات اللغوية الحديثة بـ(علم اللغة الحديث) أو (الألسنية) أو (اللسانيات) ، إلا أنه يمكن أن أزعم لنفسي فكرة علقت بخاطري وأنا أقرأ لصدر الدين الشيرازي نظريته في (التحرك الجوهري) فقلت متسائلاً : (لمَ لا يستفيد علماء العربية والباحثون فيها مما خُلّف في كنوز الحضارة الإسلامية من المبادئ والأفكار والنظريات كما استفاد منها علماء الغرب ؟!!

إن أفكار (دوركايم) في العلم الاجتماعي كانت سبباً في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً اجتماعياً فبرز علم اللغة الاجتماعي ، وكانت أفكار (دي سوسير) وغيره من علماء اللغة أسساً لقيام النظرية الوصفية والتركيبية، ولا يخفى مدى تأثر المدرسة التوليدية التحويلية بنظرات (ديكارت) ومذهبه العقلاني ، فلمَ لا يكون لنا هذا الشأن كما كان لهم ؟!! وأي مدىً يمكن أن يتفاوت فيه صدر الدين وديكارت في معطيات الفكر والحضارة الإنسانية ؟

إن الغربيين لم يتركوا مجالاً لتطبيق نظريات علمية – وبعضها عملي تجريبي – إلا وطبقوا بعضها على الدراسات اللغوية ، فأفادوا من نظرية دارون في النشوء والارتقاء وفسروا بها التطور التأريخي للغة كما فسر دارون تطور الأجناس والسلالات، وأفادوا من علم النفس وفسروا به النظرية اللغوية، فكانت النتيجة قيام المدرسة السلوكية ومنهجها في علم اللغة، حتى أنهم أفادوا من أكثر العلوم تجريداً ، وأعني به المنطق ولاسيما المنطق الرياضي في تحليل الظاهرة اللغوية ، فلمَ لا يكون لنا نصيب كما كان لهم ؟!!!

إن هذا المقال نظرات وأفكار خاصة تتفاوت فيها مستويات الصواب ولكنها مستوحاة من بعض الأصول للنظرية الجوهرية عند صدر الدين الشيرازي أساساً، ومن العقلانية الديكارتية (ولاسيما ما يتصل منها بفكرة الأنا في تفسير الضمائر) في بعض عناصره ، يضاف الى ذلك ما يخدم الغرض من مقولات المنهج التأريخي والوصفية التركيبية والتوليدية التحويلية ، وضعت ذلك كله جاهداً – على قدر معرفتي – في سياق تفهم الظاهرة اللغوية على أساسين، وهما : الثبات النسبي، والحركة بالتغير.

ويقيني أن محاولتي هذه إن لم تكن قريبة من الصواب فهي تتصف بالجرأة وتتضمن بلاغاً لعلماء العربية الأعلام الذين تضلعوا من مناهج التراث والدراسات اللغوية الحديثة أن ينفضوا عنهم غبار العزلة والتبعية المطلقة للغرب وأن يبحثوا في أنقاض تراثهم المجيد عن أفكار وآراء تصلح مناهج ونظريات لتطبيقها على لغتهم التي هي أقرب الى طبيعة هذه الأفكار.

القسم النظري

التغير اللغوي :

التغير في البنية اللغوية العامة ، أو في أجزائها ، أو على مستوى الدلالات (وهي أبعاد ذات نسب عقلية وفكرية في بعض سماتها) من الخصائص الشاملة التي يمكن بوساطتها تفسير النظرية اللغوية على أساس الثبات النسبي للحركة بـ(الطفرة) ، والحركة بالتغير التدريجي ، وهما نواة الجوهر اللغوي .

وأظن أن مثل هذا التفسير لم يسبق إليه ، وهو يمنحنا قدراً متأنيّاً من الملاحظات ومفهوماً أوضح لتشخيص بعض المعضلات في النظرية اللغوية التي هي جزء من سير الطبيعة نحو الكمال .

والتغير والحركة متقارنان لا على أساس التقابل وإنما على أساس التماثل . ولمّا كانت الحركة من الخصائص الأولية لطبيعة الأشياء فهي تعني (كون الشيء المتحرك متغير الحال بالتدريج) .

ويمكن تطبيق هذا المفهوم على السير الطبيعي للغة وعدّها شيئاً متحركاً متغير الحال بالتدريج في بعض عناصرها الجوهرية ، وفي جميع مظاهرها العرضية كما سنوضح ذلك في موضعه .

وتقترن (الحركة) أيضاً بعبارة (التجدد) ؛ فالحركة (هي نفس التجدد والخروج من حالة الى غيرها) ، ويمكننا بذلك أن نفهم أن عبارات (التغير والحركة والتجدد) هي معانٍ مختلفة في المعيار متفقة في توضيح فكرة الانتقال من حال الى حال أخرى بالتدريج .

وعند استقراء اللغة وفق هذه الأفكار سنعثر على كثير من الأمثلة التي لو تجمعت لكونت أنماطاً لمستويات جديدة تحل محل المستويات في المدرسة الوصفية التركيبية أو التوليدية التحويلية ، وإن كانت أقرب الى المنهج التأريخي . وفي القسم التطبيقي من هذا المقال سنجد أمثلة واضحة من العربية ، وهي – في أقل تقدير – أبعد من بعض التعسف والغموض اللذين يحيطان بما كتب في النظرية اللغوية ، ولاسيما ما كتبه الغربيون وترجم الى العربية أو طبق عليها .وما يعنينا – هنا – هو تطبيق منهج على لغتنا ييّسر لنا فهمها على نحو دقيق ، ولا يعنينا – كثيراً – تطبيق ذلك على اللغات الأخرى ، وإن كان هذا التطبيق جائزاً وممكناً .

علة التغير اللغوي وخصائصه

إن علة التغير في الجوهر علة ذاتية وليست خارجية طارئة . وبذلك يمكن فهم علة التغير في الجوهر اللغوي ؛ فالعلة ذاتية كامنة تظهر فيه حين يبدأ بالتحرك أي بالتغير . وبتعبير آخر : هي علة كامنة بالقوة ظاهرة بالفعل ، والفعل هو التحرك ، والتحرك هو التغير .

وينبغي أن تتغير هذه العلة بالتدريج لأنه يستحيل صدور المتغير عن الثابت. وأما إذا اعترض معترض فقال : كيف يمكن لنا تفسير الثابتات اللغوية وصدور التغير عنها ؟ فالجواب هو تحقق اتجاهين داخل الجوهر اللغوي :

أحدهما : الثابتات اللغوية وهي الأصول الأولية للغة ، وطبيعتها الثبات ، وإذا تغيرت أو تغير بعضها كان التغير (بالطفرة) وليس بالتدريج .

والآخر : الجوهر اللغوي المتغير ، وهو مظاهر الأصول الأولية للغة ، وطبيعته التغير بالتدريج ؛ فالتغير يصدر عن هذا الاتجاه من الجوهر اللغوي . وصدوره عن الثابتات اللغوية يكاد يكون مستحيلاً إلا إذا بدأت اللغة بالاندثار لتحل محلها لغة أخرى .

وهذا لا يعني أن اللغة الجديدة لا تشتمل على ثابتات من اللغة المندثرة ، ولكن هذه الثابتات قد تحورت في اللغة الجديدة بنحو لا يمكن أن توصف إلا بأنها ثابتات مختلفة دخلت ضمن بنية لغوية عامة جديدة . وبذلك أمكن تفسير بقايا أصولية للغات قديمة في لغات جديدة يفترض أنها تشكلت منها .

ولدينا أمثلة كافية في اللغات السامية ومجموعة اللغات الهندية الأوروبية ، ومنها اللغة اللاتينية خاصة .

وإذا افترضنا صدور بعض التغيرات اللغوية عن الثابتات ، فالثابتات ليست ثابتة ثبوتاً مطلقاً بمعنى الجمود المطلق ، ولكن ثبوتها ثبوت نسبي إذ يمكن أن يندثر بعضها ، وهذا لا يعني بالضرورة اندثار اللغة ، ولكن لا يمكن أن يستحيل المتبقي منها شيئاً آخر . ولدينا الضمائر في العربية مثالاً واضحاً ؛ فبعضها قد اندثر من الاستعمال ، والاندثار تغير أيضاً ولكنه تغير سلبي وليس إيجابياً ، هو تغير نحو النقص وليس نحو الكمال . وهذا لا يعني أن ما بقي من الضمائر العربية قد استحال شيئاً آخر ، فالضميران : (هو) و (هي) – مثلا – لم يتحولا الى شيء آخر غير (هو) و (هي) .

وأما خصائص التغير فهناك خصائص ثنائية متقابلة في التغير اللغوي . وتوضح القاعدة الآتية الخصائص المتقابلة في تغير الأشياء عموماً وتفترض أن (لكل شيء ثباتاً في مقابل التغير ، وفعلية في مقابل القوة ، ووحدة في مقابل الكثرة . والثبات في الشيء عين التغير ، والفعلية عين القوة ، والوحدة عين الكثرة) .

وكذلك هي المستويات اللغوية وعناصرها سواء في التركيب أم في التحليل: ثبات في مقابل تغير ، وثباتها هو عين تغيرها . ولابد لها من روابط تربطها بالثابتات اللغوية . ويمكن أن نشير بهذا الصدد الى العلاقة بين (الفكرة) و (الشيء) ، فهي علاقة تفسيرية في بعض جوانبها أو مظهرية كالعلاقة بين الاسم وفكرة الاسمية ، والمثنى وفكرة التثنية ، والجمع وفكرة الجمع ، والمذكر وفكرة التذكير ، والمؤنث وفكرة التأنيث ... الخ ؛ وفي العربية فكرة الجمع واضحة ، وهي فكرة ثابتة ، أما مظهره فقد يعرض للتغير ، فباستثناء إضافة اللاحقتين (ون) و (ين) الى آخر الاسم ليكسبه مظهر الجمع ، كيف لنا أن نفسر الجموع التي لا لاحقه لها ؟ أو الجموع التي لا مفرد لها من لفظها ؟

وفي المعادلة الآتية افتراض لفكرة الجمع في العربية (١) :

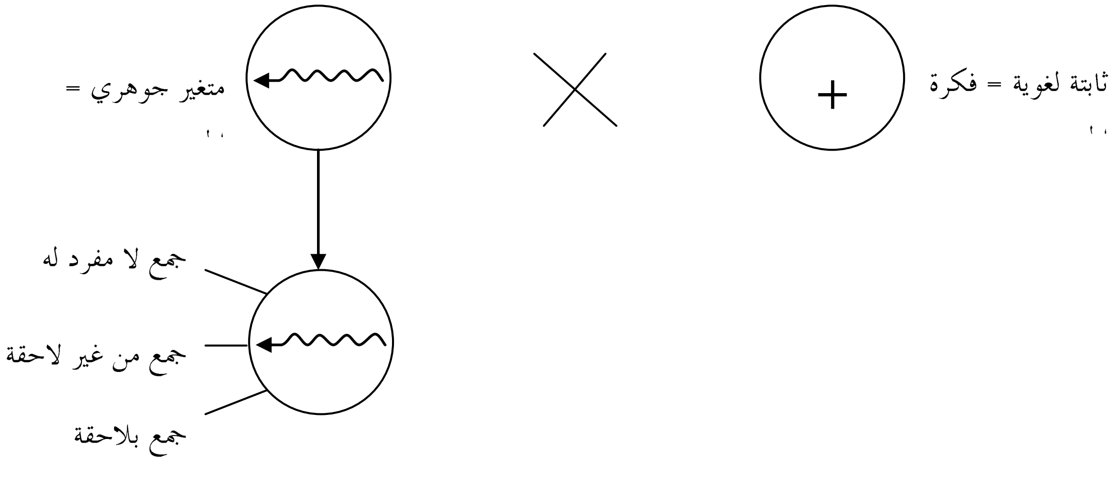

---

[1] – نشير في هذا المقال الى الثابتة اللغوية بالعلامة : 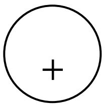

والى المتغير في الجوهر اللغوي بالعلامة : 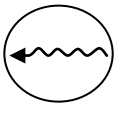

والى التقابل بين العناصر اللغوية بالعلامة : 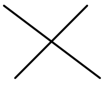

وبذلك يمكن أن نستنتج – ولو افتراضاً – أن فكرة الجمع بلاحقتين (ون) و (ين) متأخرة عن الجمع من غير لاحقتين في الأصول التأريخية القديمة للعربية . وأقدم منهما الجموع التي لا مفرد لها . وربما كانت مثل هذه الجموع قد تعرضت لتغير ناقص ، أو أن مفرداتها قد اندثرت من الاستعمال بافتراض أسبقية ثابتة الإفراد على ثابتة الجمع ، وهو افتراض مقبول منطقياً.

الجوهر اللغوي :

الجوهر هو موضوع اللغة ، ونعني به الأفكار والتقسيمات الأساسية للعناصر اللغوية ابتداء بالعناصر الأولية البسيطة ، وانتهاء الى الأنماط التركيبية الخاضعة للتغير . ويكون (الجوهر) بذلك مركز علم اللغة وعليه مدار البحث في جميع الأعراض والتغيرات اللغوية ووصفها واستنتاج القواعد والقوانين الصوتية والصرفية وأنماط التراكيب والدلالات ، ومحاولة التوصل الى الأشياء الخاضعة للتغير في اللغة والأشياء الثابتة فيها .

ويتألف الجوهر بهذا المعيار من ثلاثة عناصر :

أ. الصورة ، ونعني بها (الشكل) أو المظهر الخارجي للغة كالبنية الصوتية والصرفية وأنماط الجمل .

ب. المادة ، ونعني بها المحتوى الداخلي للغة كالأفكار والمعاني والدلالات المختلفة .

ت. العلاقة بين الصورة والمادة ، ونعني بها البنية العامة أو الهيكل العام للغة .

وهي الخصائص العامة المميزة للغات بعضها من بعض . وتتضمن أيضاً الخصائص المشتركة للغات التي يفترض أنها منحدرة من أصل واحد بحسب مقولة الأسر اللغوية .

وفي الرسم الآتي توضيح لهذه المقولة :

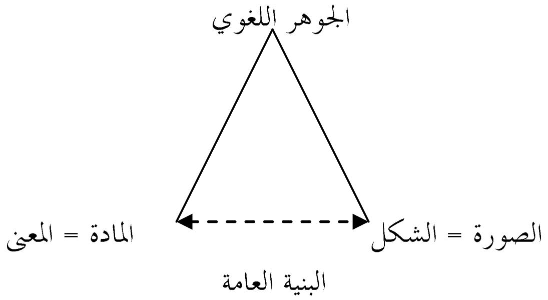

ويتألف الجوهر اللغوي من حيث الثبات النسبي والحركة المتغيرة من اتجاهين :

أ. الجوهر اللغوي المتحرك والمتغير بالتدريج ، ونصطلح عليه اختصاراً بـ(الجوهر المتغير) أو (المتغير الجوهري) .

ب. الجوهر اللغوي الثابت ثبوتاً نسبياً المتغير بالطفرة ، ونصطلح عليه بـ(الثابتات اللغوية) .

الجوهر المتغير

التغير في الجوهر هو حركته . والتغير فيه بسبب ذاتي لا خارجي كما أشرنا الى ذلك سابقاً ؛ فالحركة الذاتية هي من خصائصه الأصيلة ، وبذلك يختلف عن الأعراض التي تتغير بأسباب خارجية ، لأن الحركة فيها بحركة الجوهر ، وكذلك التغير فيها بتغير الجوهر .

ولابد للجوهر – في حركته – أن يبقى منه شيء بالقوة لأن حركته بالتغير تدريجية ، وإذا لم يبق منه شيء بالقوة وتغير فحركته بالتغير ليست بالتدريج وإنما بالطفرة (الدفعة) .

والحركة في الجوهر اللغوي هي تغيره بالتدريج ، ويمكن أن نلحظ ذلك من خلال ما يمثله من العناصر اللغوية ، ففي العربية يمثل لنا الجوهر المتغير جميع ما يصطلح عليه في النحو المعياري بالأبواب النحوية كالاسم والفعل والمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ... الخ .

ويقع التغير في الأشياء باتجاهين : اتجاه نحو الكمال ، ونزول الى مرتبة النقص ؛ فالاتجاه الأول تقتضيه الطبيعة لأنها متوجهة بطبعها نحو الكمال ، وأما الاتجاه الثاني فيكون لسببين : القَسْر ، أو قصور المادة القابلة . وكذلك الحال في التغير اللغوي ، لأن اللغة من جملة الأشياء ، فهي خاضعة للتغير بمقدار ما تخضع له الأشياء الأخرى بتفاوت نسبي ، إلاّ أن القانون واحد في الطبيعة كلها .

ولسنا هنا بصدد اشتقاق نظرية لغوية من قانون التطور الداروني كما ذهبت إليه بعض المدارس اللغوية في أوربا إلا أننا نزعم لأنفسنا تطبيق مبدأ الحركة الجوهرية على شأن من شؤون الإنسان ، ربما كان من أهم شؤونه ألا هو اللغة .

وحينما نجد بذوراً (للديالكتيك) في هذا المبدأ فإننا نأخذ به لفهم التغير اللغوي من خلال حركة الجوهر ، وليس من باب تطبيق النظرية الماركسية على اللغة .

إن الاتجاه نحو الكمال في مبدأ الحركة الجوهرية (يدعمه مخزون القوة العاقلة بتكرار الاكتساب إذ تحصل لهذه القوة ملكة الاستحضار متى ما شاءت من غير اكتساب جديد) . وهنا نضع أيدينا على مقولة (الإبداع) التي أشار إليها التوليديون في مدرسة (تشومسكي) ، وهي قوة إبداعية لدى الإنسان يمكنه من خلالها توليد جمل لم يسبق له توليدها ، وفهم جمل لم يسبق له سماعها .

وحقيقة القوة الإبداعية كامنة في عقل الإنسان بما يختزنه من قوانين لغوية يتكرر عليها الاكتساب حتى تصل الى مرحلة الاستغناء عن اكتساب جديد ، فتحصل للإنسان ملكة الاستحضار فيولد جملاً لم يسبق إليها ، ويفهم جملاً لم يسمع بها من قبل .

وهذه القوانين هي الأصول الأولية للجوهر اللغوي بمظهريه (الثابتات اللغوية والجوهر المتغير) .وأما النزول الى مرتبة النقص الذي يكون بعاملي القسر وقصور المادة فيلاحظ في جميع التغيرات اللغوية الناقصة أو السلبية ، وتدخل في ذلك طفرات قد تحدث لبعض الثابتات لا يتمكن معها الجوهر المتغير من التحرك تحركاً كاملاً فتصبح المتغيرات اللغوية ناقصة أو قاصرة .

ويمكن أن نفترض في المعادلة الآتية تصوراً لانعدام دلالات زمنية في صيغ بعض الأفعال في العربية ، ويعود ذلك الى عاملي النقص أو القصور في التغير :

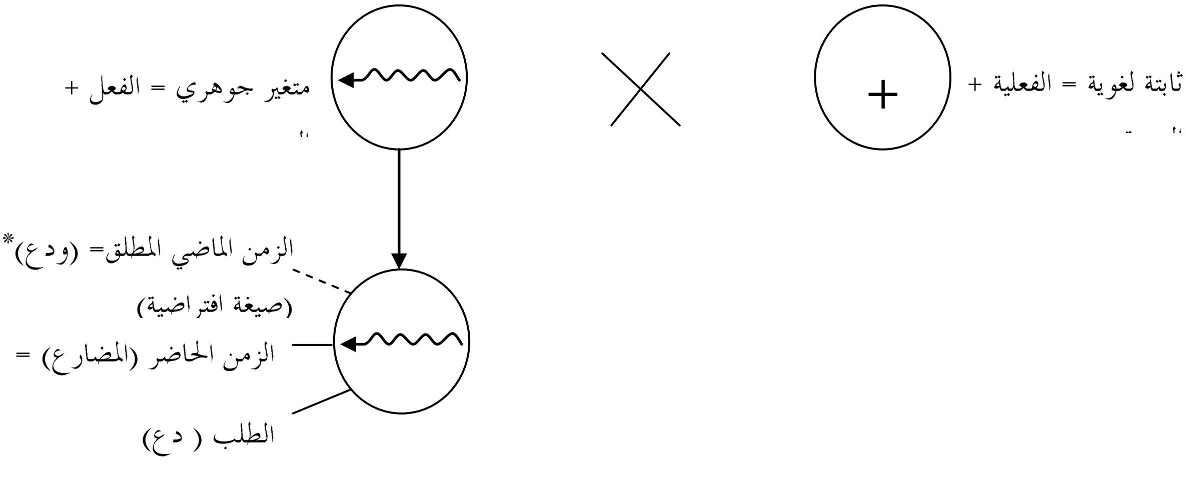

ونستنتج من المعادلة أن عدم استعمال الماضي المطلق للفعل الذي افترضنا له صيغة (ودع) كان نتيجة لتغير ناقص أو قصور في متغيره الجوهري .

ولما كانت حركة التغير في الجوهر حركة تدريجية ، أي أن الجوهر المتغير يتغير بالتدريج فلابد من وجود حدود مشتركة أو (صور متوسطة) بين مرحلتين للتغير . وتقع هذه الحدود أو الصور بين كل المراتب من البسائط والمركبات ، وأن اندثار أي حد من الحدود الوسطى هو تكوين للمرحلة التي تليه، فالحركة في التغير متصلة واحدة.

وهذا ينطبق أيضاً على سير التغيرات اللغوية ضمن مفهوم التطور التأريخي للغة ، وبين المرحلة والتي تليها حدود لغوية مشتركة إذا اندثرت آذنت بتكوين المرحلة الجديدة .

وتتصل التغيرات اللغوية اتصالاً متسلسلاً يمكن معه الكشف عن جوانب مهمة من سير اللغة في تأريخها . ولعل من أبرز سمات ذلك التغيرات الفونيمية والدلالية التي تطرأ على اللغات ، ولانعدم أمثلة أخرى لبعض التغيرات الدلالية – الصرفية ؛ ففي العربية تستعمل صيغة (يفعل) للدلالة على المضارع ولكننا نجد صيغاً مماثلة تستعمل أسماءً وأعلاماً مثل (يشكر) و (يثرب) و (ينبع) .

وفي المعادلة الآتية افتراض لهذه المقولة :

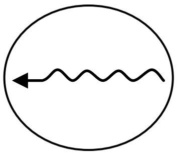

← يفعل + الزمن الحاضر + الشخص الثالث (الغائب) = ←

يفعل + العلمية

متغير جوهري = الفعل (الحركة + الزمن)

ونستنتج مما تقدم ذكره أن المتغير الجوهري للأفعال المضارعة في العربية قد استقر في دلالته على الشخص الثالث (الغائب) بصيغة (يفعل) ، ولكن المتغير الدلالي لهذه الصيغة قد تحول في بعض الكلمات الى العلمية .

إن التغير في الشيء إما أن يكون طبيعيّاً أو قسريّاً ، فإذا كان طبيعيّاً فلا خلاف في أن أسباب التغير ذاتية لا خارجية ، وإذا كان قسريّاً أي بعوامل خارجية فالقسر ينتهي الى الطبيعة :

(إذا تعرض شيء ما لقوة قاسرة فإن القاسر لابد أن يكف عن التأثير إذا كان متعارضاً مع الطبيعة الذاتية لذلك الشيء) .

ونستفيد من هذه القاعدة في بيان الأسباب الموجبة للتغير الجوهري في اللغة ؛ فالتغير اللغوي ذاتي وليس خارجياً ، ومعنى ذلك أن عوامله لغوية بحتة نابعة من طبيعة اللغة نفسها . وإذا كان قسريّاً أي بعوامل خارجية فلابد لهذه العوامل من أن تتوقف عن التأثير إذا كانت متعارضة مع طبيعة اللغة :

(إن القوانين الطبيعية لا تقهر ولا يستطاع وقفها بقوة خارجية قاسرة)

ولابد لهذه العوامل الخارجية في نهاية الأمر من التوقف عن التأثير أو الانصياع الى طبيعة اللغة والذوبان في جوهرها .

ولدينا للتدليل على هذه المقولة أمثلة واضحة في التغيرات الصوتية والصرفية لما يصطلح عليه بـ(المُعرّب) في اللغة العربية ؛ فالقوانين الصوتية للمعرّب تقضي بأن تتغير الوحدات الصوتية غير الموجودة في العربية الى ما يقاربها من وحدات صوتية عربية (بدائل صوتية) ، أو أن تتحول الوحدات الصوتية في بعض الكلمات الى وحدات صوتية متماثلة مع ما قبلها أو مع ما بعدها (قانون التماثل) . وإن كانت كلتا الوحدتين موجودة في الأصل وفي الكلمة المعرّبة . وكذلك الكلام على التغيرات الصرفية ؛ فالكلمة بعد تعريبها تخضع للقوانين الصرفية في العربية كما تخضع للقوانين الصوتية فيها .

وعلّة القسْر في الأشياء – وكذلك في التغيرات اللغوية – علّة مُهيّئة ، تهيّئ الأسباب المساعدة على التغير وليست فاعلة له بدليل أنها تزول مع زواله ؛ فما يتحرك بالقسر يقف عند زوال القاسر . وأما

الحركات الإرادية فهي أفعال النفس ، وهذه تنتهي الى الطبيعة أيضاً لأن النفس لا تفعل إلاّ من جهة كونها طبيعية ، فهي لا تكون عِلِية أو مبدأ للحركة (للتغير) .

وهنا نجد رداً مناسباً على المذهب السلوكي في علم اللغة ؛ فالمدرسة السلوكية تذهب الى مبدأ الفعل اللغوي والاستجابة ، وتتخذ معاييرها من علم النفس في تفسير الظاهرة اللغوية ، ولاحظنا أن النفس لا يمكن أن تكون علة أو مبدأ للحدث اللغوي لأنها ليست علة أو مبدأ للحركة .

ونستنتج مما تقدم ذكره أن التغير في الجوهر اللغوي ما هو إلا قوة قائمة في ذات اللغة أي في جوهرها المتمثل بأفكارها الأصولية ومظاهر هذه الأفكار .

الثابتات اللغوية :

(الثابتة اللغوية) اصطلاح أطلقناه على القسم الذي يتضمن الأفكار في الجوهر اللغوي . ونعني بها الأفكار التي تتضمنها الأصول الأساسية في اللغة ، وبذلك يمكن إدراك الثابتات اللغوية من خلال إدراك (المُثُل) في النظرية الأفلاطونية ، وهذا على سبيل المثال والتشبيه إذ إن الثابتات غير المُثُل .

وللثابتات طبيعة مختلفة عن الجوهر المتغير وإن كانت تؤلف معه الجوهر اللغوي ، ويمكن أن نجمل الخصائص المفارقة لها في الأمور الآتية :

١- الثابتات اللغوية لا تنقص ولا تزيد إلا بالطّفْرة ، أي يكون تغيرها بالطفرة وليس بالتدريج كما هو الحال في الجوهر المتغير . وتتصف بأنها ثابتة في الظروف المتغيرة .

٢- مقدار الطفرة (الدفعة) أنها تقع في زمن محدد ، وأما التغير فإنه يحصل مقارناً لجميع الزمان الذي يقع فيه .

٣- تتصف الطفرة بأن لها ابتداء الحدوث ثم تستمر زماناً ولا يعرض لها التغير بعد ذلك . وفي العلوم الرياضية بعض الأمثلة لهذه المقولة ؛ فالأشكال الهندسية البسيطة كالمربع والمثلث والدائرة ... الخ لم تحصل بالتدريج ، فالمربع –مثلاً – لم يحصل بالتدريج ، وإذا حصل لم يبق منه شيء بالقوة لأنه غير قابل للتحول الى شيء آخر سوى المربع . ويتولد عن هذه القوة الفعلُ الدافع للتحول الى المرحلة الجديدة ، وكذلك هي صفة التغير في الجوهر اللغوي ، وهي صفة تدريجية بخلاف الثابتات التي تتغير بالدفعة .

٤- لا يمكن أن نفترض ثبوت الثابتات ثبوتاً مطلقاً لأن ذلك يمنع حدوث التغير فيها ، أي حدوث التغير في الثابت . ولا يمكن – أيضاً – أن نفترض تغيرها المستمر إذ إن ذلك يمنع قانون (الإبداع) المخزون في عقول الجماعات اللغوية ويخلط – بوضوح – بين الأفكار ومظاهرها ، أي بين الجانب الذي يمثل الأفكار للعناصر اللغوية الأساسية ومظاهر هذه الأفكار والعناصر ، ولذلك كان حريّاً بنا أن نفترض ثبوت الثابتات ثبوتاً نسبياً وليس مطلقاً ، ونصفها بأنها ثابتة لا تتغير إلا إذا حدث ما يغيرها ، كاندثار اللغة التدريجي أو تحولها الى لغات أخرى أو إحلال ثابتات للغات أخرى محلها . وهذا لا يحصل إلا على مدى أزمنة طويلة وأجيال من الناس، والناظر في أمثلة ذلك لا يرى في الثابتات تغيراً ملحوظاً إذا كان من المعنيين بدراسة التطور التأريخي للغات .

إن مثل الثابتات كمثل الجبل ، الناظر إليه لا يرى فيه تغيراً في الحل أو في الماضي البعيد نسبياً ، ولا يتوقع له تغيراً في المستقبل أو المستقبل البعيد نسبياً ولكنه في واقع الأمر قد استحال جبلاً منذ عصور قديمة جداً بفعل التغيرات الجيولوجية وعوامل النحت والترسب والمناخ ... الخ ، وربما يدوم كذلك زيادة أو نقصاناً ، وربما يتحول الى شيء آخر .

القسم التطبيقي

إن هذا المنهج يصلح للتطبيق على مستويات التحليل اللغوي المعروفة في علم اللغة الحديث ، وهي المستوى الصوتي (بقسميه الأصوات والتنظيم الصوتي)، والمستوى الصرفي ، والنحو ، والدلالة .

وسنجتزئ بأمثلة قليلة من العربية ولاسيما ما اتصل منها بالفصائل النحوية وأزمنة الفعل وأنماط الجمل وأنواعها وما تداخل فيه الصرف والنحو وجملة ما له علاقة بالمستوى النحوي . وينبغي ملاحظة أن القسم التطبيقي من هذا المنهج لا يمثل استقراءً منهجياً كاملاً للمستويات اللغوية ، وإنما هو مجرد أمثلة توضيحية عامة للمنهج ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الأمثلة هي افتراضات يمكن للباحث أن يخضعها للبحث الاستقرائي ويصل في كل مثال الى نتائج دقيقة مدعومة بأمثلة تطبيقية .

ويمكننا بحث المستوى النحوي في العربية وفق معيارين أساسيين :

١- الثابتات اللغوية البسيطة ومتغيراتها الجوهرية ، وهو الجانب التحليلي من المنهج .
٢- الثابتات اللغوية المركبة ومتغيراتها الجوهري ، وهو الجانب التركيبي من المنهج .

الثابتات اللغوية البسيطة ومتغيراتها الجوهرية :

ونعني بها الأصول الأولية البسيطة التي يقوم عليها التركيب النحوي في العربية ، ونكتفي في هذا المجال بدراسة الفصائل النحوية الآتية : الإفراد والتثنية والجمع والأسمية والفعلية والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والضمائر .

الإفراد والتثنية والجمع :

فكرة تقسيم الكلمة من حيث الدلالة على الإفراد والتثنية والجمع من الثابتات الأولية القديمة . وربما لها الأسبقية من حيث الاستعمال على الثابتات الأخرى . ويمثل لنا الإفراد فكرة المفرد كما أن التثنية والجمع يمثلان فكرة المثنى والجمع .

وفي المعادلة الآتية تحليل لهذه الثابتات :

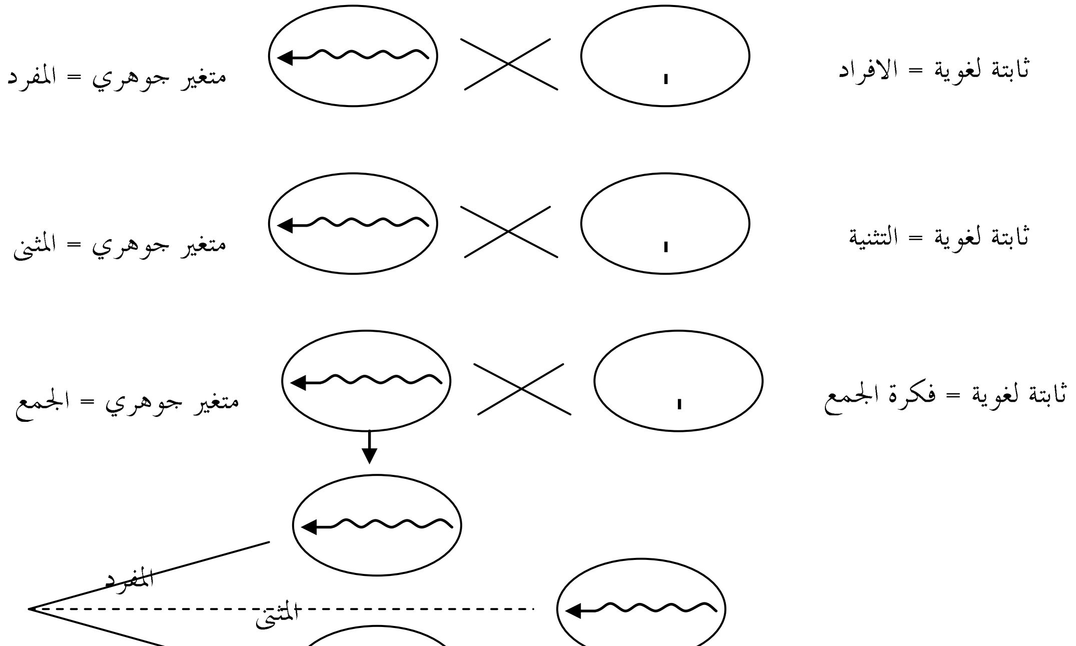

نستنتج من ذلك أن فكرة الإفراد سبقت فكرة الجمع ، واستعمال المفرد في العربية أقدم من استعمال الجمع . وأما التثنية فهي تمثل المرحلة الوسطى بين المرحلتين .

ولو أخذنا ثابتة الإفراد ومتغيرها الجوهري وعرضناهما للتحليل لتوصلنا الى النتائج الآتية :

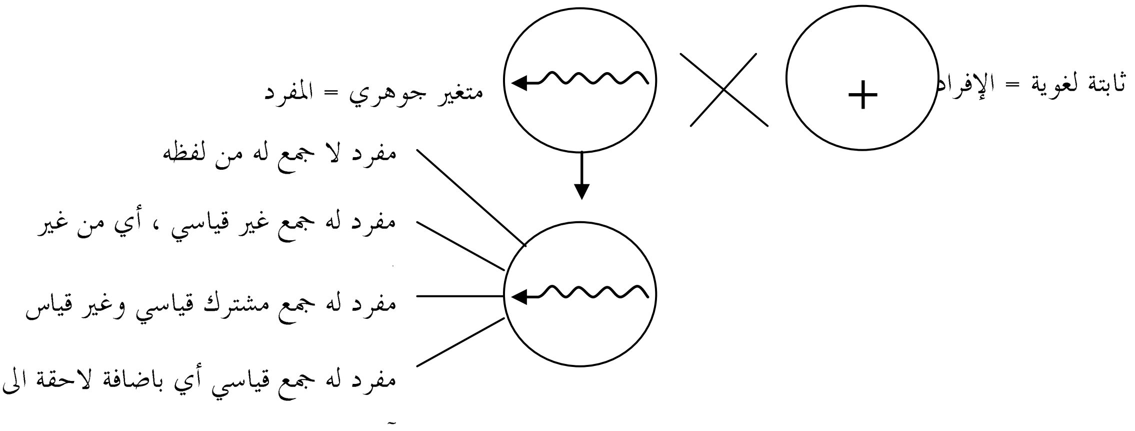
ثابتة لغوية = الإفرا
+
متغير جوهري = المفرد
مفرد لا جمع له من لفظه
مفرد له جمع غير قياسي ، أي من غير
مفرد له جمع مشترك قياسي وغير قياس
مفرد له جمع قياسي أي باضافة لاحقة الى

النتائج :

١- المفردات التي ليست لها جمع (قياسي) أقدم في الظهور والاستعمال في تأريخ العربية .

٢- وأما المفردات التي لها جمع (قياسي) فهي أحدث استعمالاً . والسبب يعود الى طبيعة حركة الجوهر اللغوي بالتغير نحو الكمال . ولكي تترسخ فكرة الإبداع في عقول الجماعة اللغوية كان لابد من وضع قياس لجمع المفرد .

٣- المفردات التي لها جمع مشترك (قياسي وغير قياسي) تمثل لنا – من حيث الظهور والاستعمال – المرحلة الوسطى بين المرحلتين السابقتين .

٤- وأما المفردات التي لا جمع لها من لفظها فهي مرحلة لم تخضع للتغير ، أو بعبارة أخرى مرحلة ما قبل التغير ، فهي تعود الى المتغير الجوهري للمفرد في العربية قبل بدأ عملية التغير ، وتكون بذلك أقرب الى ثابتة المفرد ، ولذلك نلاحظ أنها قليلة النظائر في العربية .

والمحصلة النهائية للمتغير الجوهري للمفرد في العربية أن المتغير بدأ بالجمع غير القياسي ، ثم بمجموعة من المفردات التي لها جمع مشترك ، ثم انتهى الى جمع قياسي . وبقيت فيه عوالق قديمة قبل التغير هي المفردات التي لا جمع لها من لفظها .

الإسمية والفعلية :

الإسمية والفعلية من الثابتات الأولية البسيطة في العربية . وربما كانت الثابتة الاسمية لها أسبقية الظهور والاستعمال على الثابتة الفعلية لأن الجماعة اللغوية تحتاج في أول أمرها إلى تثبيت أسماء الأشياء ثم تنتقل بعد ذلك الى المدلول الزمني للشيء فيحدث الفعل مقروناً بالحركة . ويرجح هذا الرأي اشتراك أسماء أساسية في اللغات السامية كالضمائر وأسماء الإشارة وأسماء أعضاء الإنسان والأعداد وأسماء جملة من مظاهر الطبيعة والحيوان والنبات والحاجات البدائية ما يدل على وجودها في السامية الأم ، أي أنها تعود الى عهود موغلة في القدم، وبتعبير آخر أنها تعود الى ثابتات ومتغيرات جوهرية أولية في السامية الأم.

ونبدأ بالاسمية ونخضعها للتحليل على النحو الآتي :

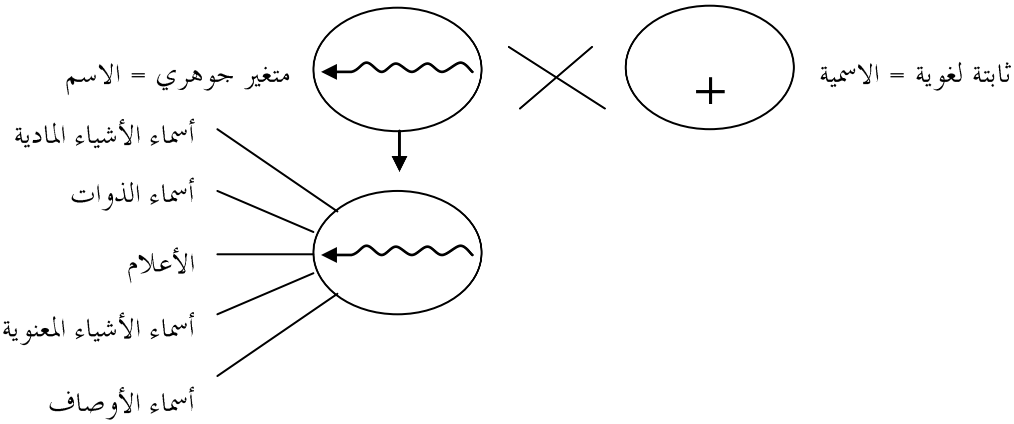
ثابتة لغوية = الاسمية
+
متغير جوهري = الاسم
أسماء الأشياء المادية
أسماء الذوات
الأعلام
أسماء الأشياء المعنوية
أسماء الأوصاف

ويمكن أن نستنتج من هذه المعادلة أن أسماء الأشياء المادية وأسماء الذوات مُقدّمة من حيث الظهور والاستعمال على أسماء الأعلام والأشياء المعنوية . وأما الأوصاف فهي مشتركة بينها ، فما كان منها وصفاً لمادي فهو أقدم ، وما كان منها وصفاً لمعنوي فهو أحدث . ويدعم هذا الرأي القاعدة العامة في التغير الدلالي القائلة بتغير معاني الألفاظ من الماديات الى المعنويات ، والمعجم العربي يزخر بعشرات من هذه الألفاظ .

أما ثابتة الفعلية فيمكن تحليلها كما يأتي :

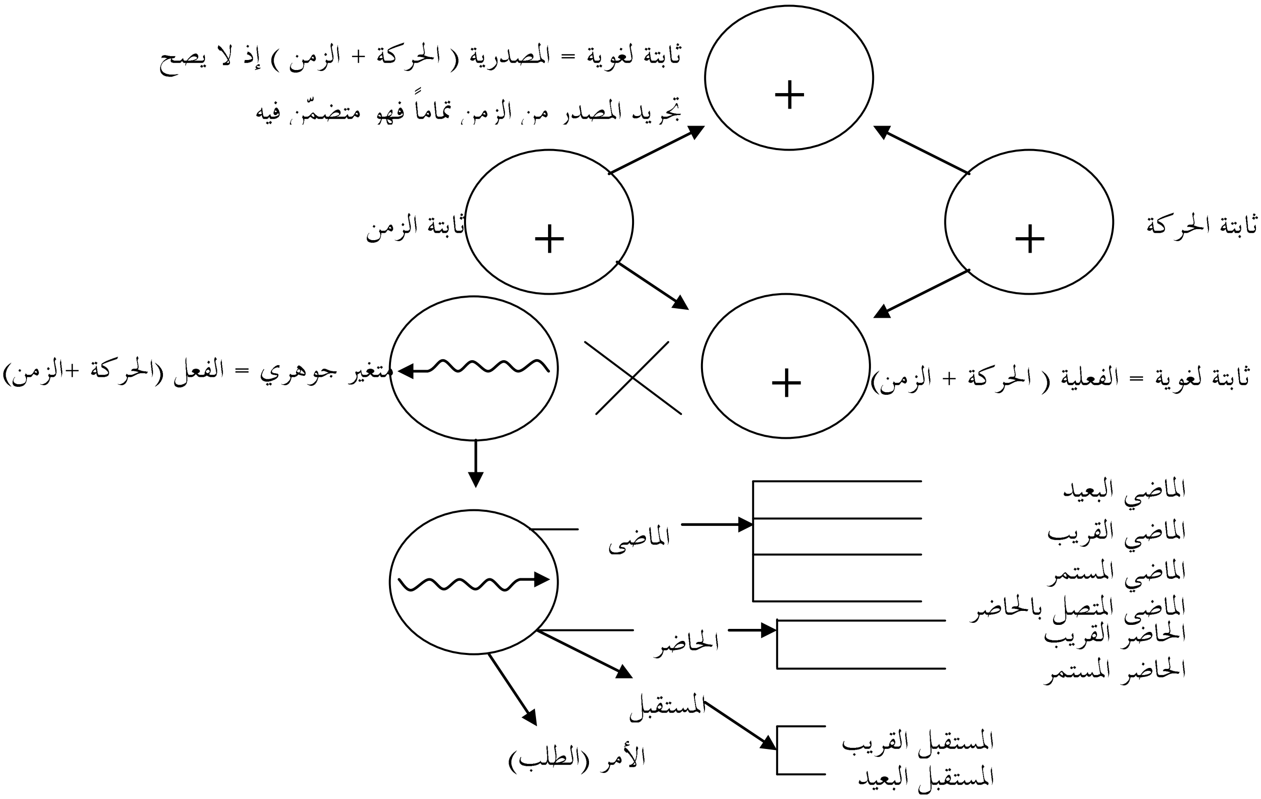
ثابتة لغوية = المصدرية (الحركة + الزمن) إذ لا يصح
تجريد المصدر من الزمن تماماً فهو متضمن فيه
+
ثابتة الزمن
+
ثابتة الحركة
+
متغير جوهري = الفعل (الحركة +الزمن)
ثابتة لغوية = الفعلية (الحركة + الزمن)
+
الماضي
الماضي البعيد
الماضي القريب
الماضي المستمر
الماضي المتصل بالحاضر
الحاضر
الحاضر القريب
الحاضر المستمر
المستقبل
المستقبل القريب
المستقبل البعيد
الأمر (الطلب)

ونستنتج مما تقدم الملاحظات الآتية :

١- هذا الرسم لا يمثل جميع أزمنة الفعل في العربية .

٢- تقسيم المدرسة النحوية التقليدية الفعل على ماضٍ ومضارع (حاضر) وأمر (طلب) تقسيم يمكن تجاوزه لأنه لا يمثل إلا جزءاً من أزمنة الفعل في العربية . ويبدو أن النحاة قد نظروا في هذا التقسيم – ما خلا الأمر – الى مطلق الماضي ومطلق الحاضر والمستقبل .

٣- تحديد الزمن في الفعل يتوقف على السياق ؛ فالزمن – إذن – عنصر دلالي .

٤- النظر في التحديد الزمني للأفعال من حيث الاستعمال لا من حيث الصيغة.

٥- اختلفت المدرسة النحوية التقليدية في الفعل والمصدر أيهما أصل لاشتقاق الآخر . ونستنتج من هذا الرسم أن الفعل والمصدر ليسا أصلين لاشتقاق أحدهما من الآخر ، وليس أصلهما (مادة الكلمة) كما ذهب الى ذلك المعجميون والأصوليون وإنما أصلهما فكرتا ثابتة الحركة (الحدث) وثابتة الزمن ، وهما فكرتان مجردتان ، وصدر كلٌّ من الفعل والمصدر عن هاتين الفكرتين .

التذكير والتأنيث :

من الثابتات القديمة ، وربما من أقدمها لأنها تعود في الأصل الى التفريق الجنسي الحقيقي في الأطوار الأولى لنشأة اللغات في المجتمعات البشرية . وليست العربية بدعاً من اللغات ؛ فالفرق بين الذكر المتمثل بالرجل والأنثى المتمثلة بالمرأة كان البداية ، ثم وضعت الفروق بين تسميات الحيوان على أساس جنسي . وبعد هذه المرحلة استحدثت الفروق الاعتباطية (المجازية) في تسميات الأشياء .

ويمكن تحليل هاتين الثابتتين على النحو الآتي :

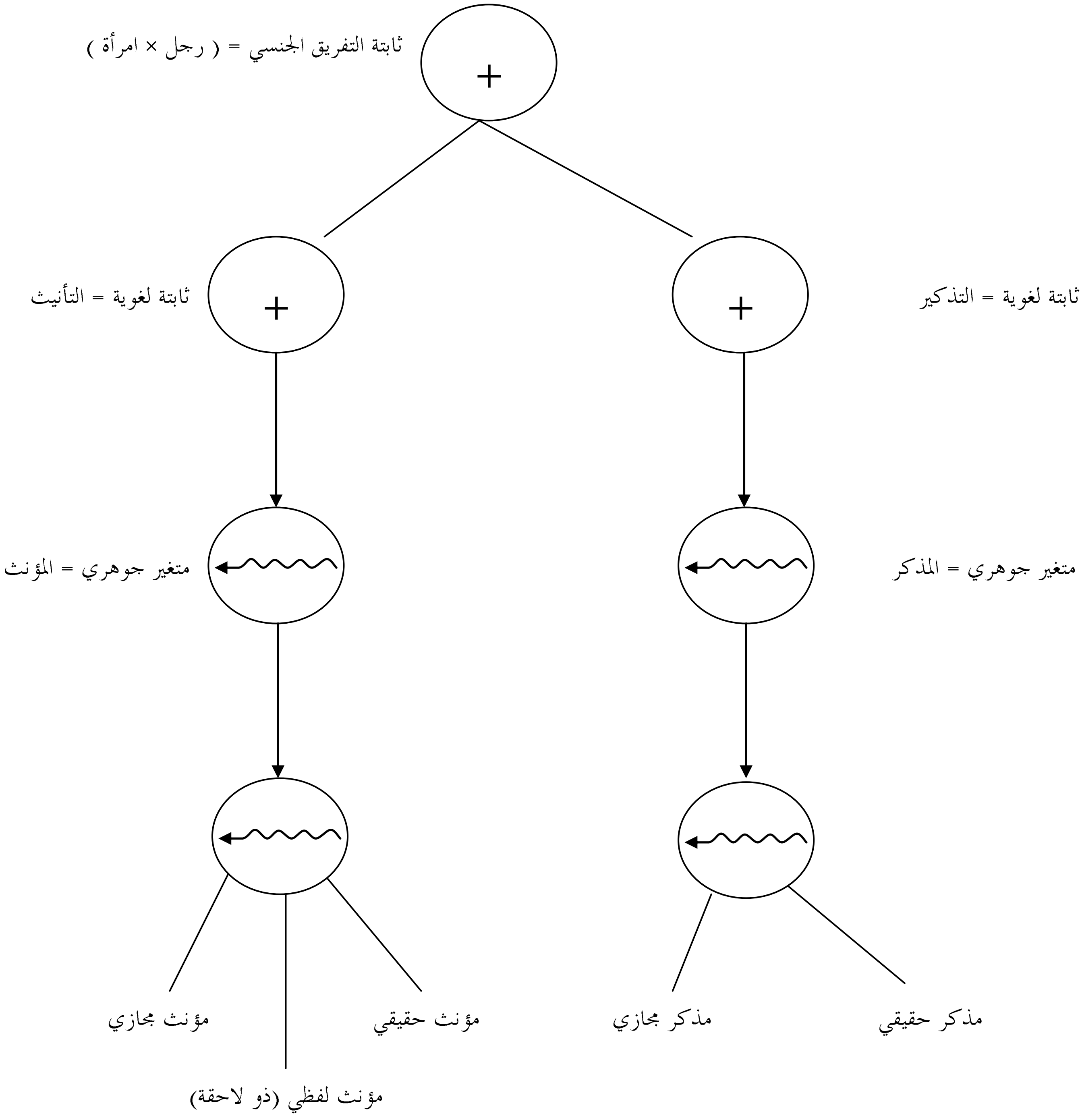
ثابتة التفريق الجنسي = (رجل × امرأة)
+
ثابتة لغوية = التذكير
+
ثابتة لغوية = التأنيث
+
متغير جوهري = المذكر
متغير جوهري = المؤنث
مذكر حقيقي
مذكر مجازي
مؤنث حقيقي
مؤنث مجازي
مؤنث لفظي (ذو لاحقة)

التعريف والتنكير :

يعود التنكير والتعريف في العربية الى فكرة التشخيص (التخصيص) والتعميم ، وهما مسألتان دلاليتان . وفي المعادلة الآتية نفترض التشخيص والتعميم أصلين للتنكير والتعريف :

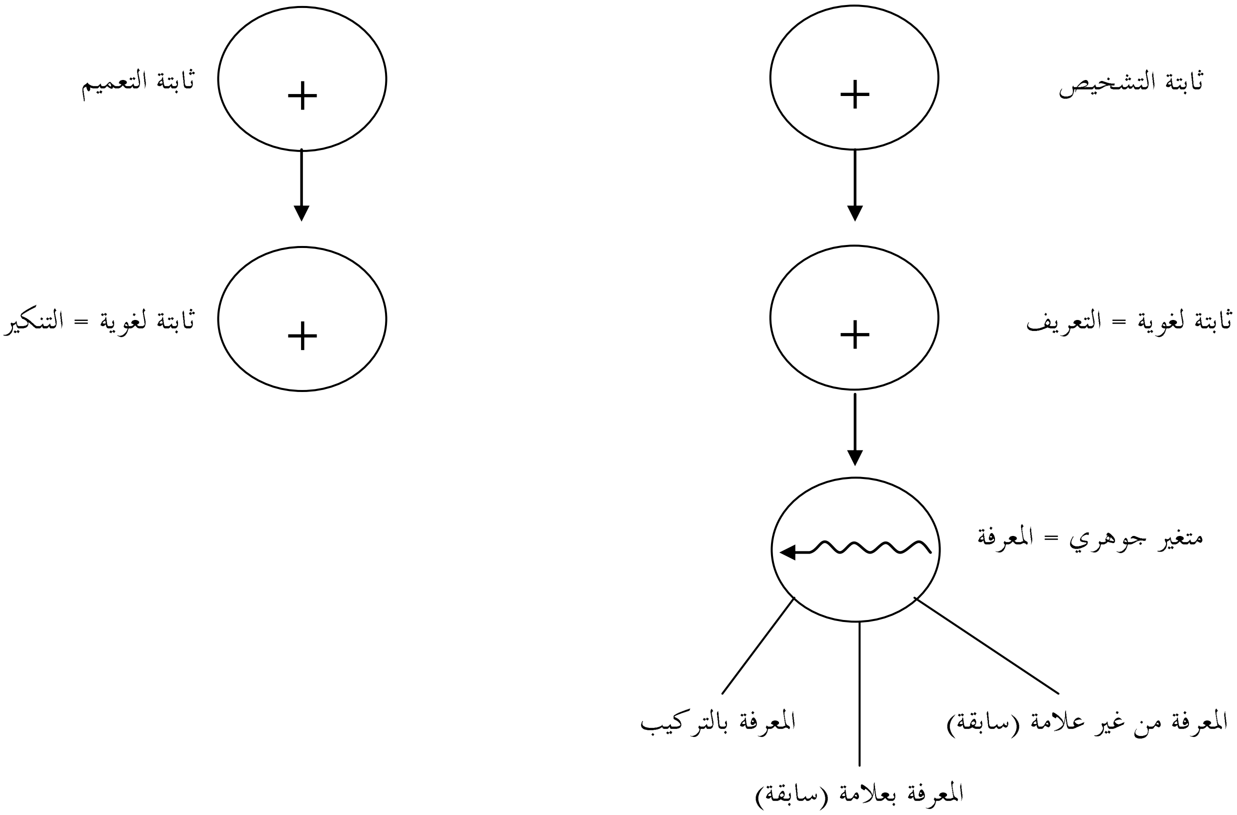
ثابتة التشخيص
+
ثابتة لغوية = التعريف
+
متغير جوهري = المعرفة
المعرفة من غير علامة (سابقة)
المعرفة بعلامة (سابقة)
المعرفة بالتركيب
ثابتة التعميم
+
ثابتة لغوية = التنكير
+

الضمائر :

من الثابتات القديمة المشتركة في اللغات السامية . وتعود من حيث الفكرة الى تحقيق الذات . وفيما يأتي تحليل افتراضي للضمائر في العربية :

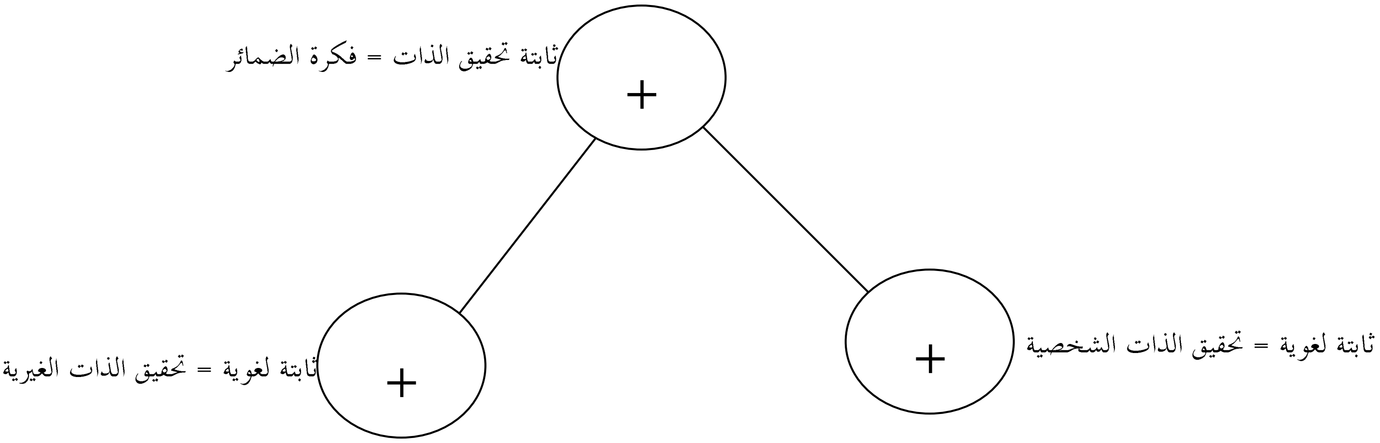
ثابتة تحقيق الذات = فكرة الضمائر
+
ثابتة لغوية = تحقيق الذات الشخصية
+
ثابتة لغوية = تحقيق الذات الغيرية
+

لو أخذنا المتغيرين الجوهريين للفكرتين السابقتين (بالتقابل X) لحصلنا على المعادلة الآتية :

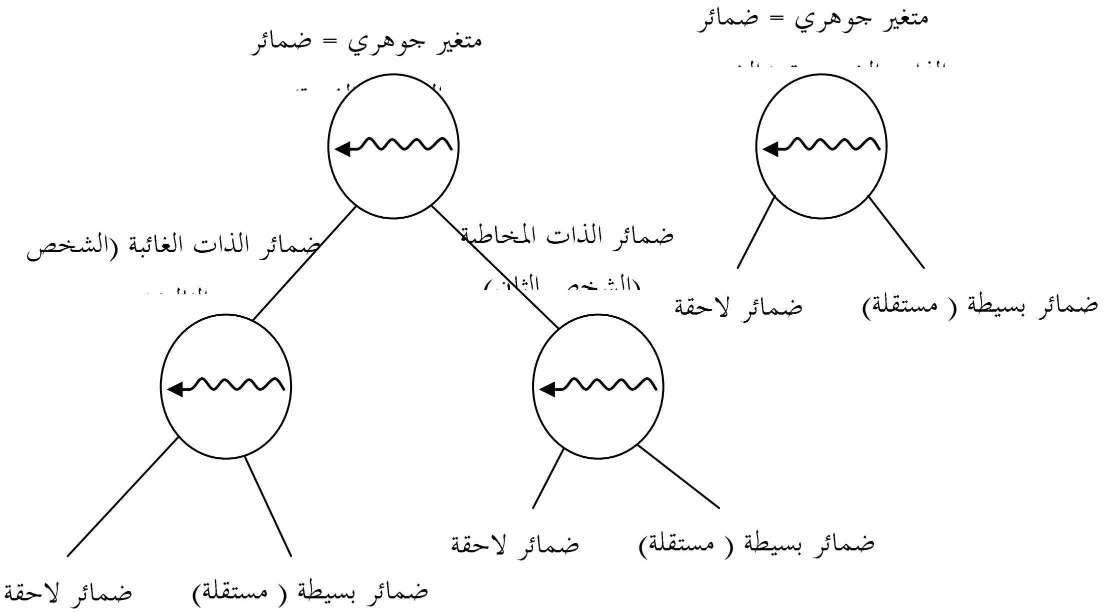
متغير جوهري = ضمائر
متغير جوهري = ضمائر
ضمائر الذات المخاطبة
ضمائر الذات الغائبة (الشخص
ضمائر بسيطة (مستقلة)
ضمائر لاحقة
ضمائر بسيطة (مستقلة)
ضمائر لاحقة
ضمائر بسيطة (مستقلة)
ضمائر لاحقة

وأهم ما يمكن استنتاجه مما تقدم ذكره أن فكرة الضمائر قد بدأت بتحقيق الذات ، وربما كان تحقيق الذات الشخصية هو المظهر الأول لها ، أي فكرة (الأنا) . وهذا يرجع الى طبيعة النفس الإنسانية من تحقيق ذاتها الشخصية – ويمكننا هنا أن نستعير من علم النفس وعلم النفس اللغوي مقولات ترجح هذا الرأي - ، ثم الانتقال الى الذات (الغيرية) . وبذلك تكون ضمائر الشخص الأول ولاسيما البسيطة منها أسبق في الظهور والاستعمال في تأريخ العربية ، وتفرعت منها أفكار بعض الضمائر الأخرى وألفاظها .

الثابتات اللغوية المركبة ومتغيراتها الجوهرية :

ونعني بها دراسة التراكيب المختلفة للجملة ونظامها في العربية ، ووظيفة كل جزء منها مع الآخر . ويمكن أن نستعين في هذا المجال بمسائل الصرف والدلالة والتنظيم الصوتي .

نظام الجملة :

تعود فكرة نظام الجملة في الأصول التركيبية الأولية للعربية الى ثابتة الكلام المركب ، ولعل الهدف منه إيصال المعاني البسيطة المباشرة . وفي المعادلة الآتية تحليل لهذه المقولة :

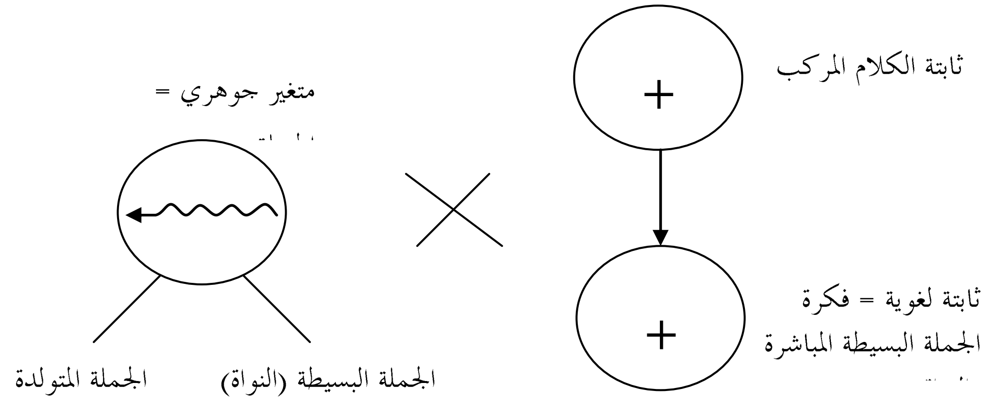

ونستنتج من هذه المعادلة أن الجملة البسيطة (النواة) مُقدّمة من حيث الاستعمال على الجملة المتولدة لأنها تمثل أبسط أشكال إيصال المعنى .

ومن أنماط الجمل البسيطة في العربية [٢] :

جاء محمدٌ :   ت١: فعل + اسم (فاعل)
ت٢ : فعل + زمن + اسم + علم .
ت٣: فعل + زمن + مسند الى واحد + اسم + مفرد + علم + مذكر
محمدٌ مجتهدٌ: ت١ : اسم (مبتدأ أو مسند إليه) + اسم (خبر أو مسند)
ت٢: اسم + علم + اسم + وصف
ت٣ : اسم + علم + مفرد + مذكر + اسم + وصف + مفرد + مذكر + مسند الى واحد

ومن أنماط الجمل المتولدة :

قرأ محمدٌ الكتابَ :   ت١: فعل + اسم (فاعل) + اسم (مفعول به)
ت٢ : فعل + زمن + اسم + علم + أل + اسم
ت٣ : فعل + زمن + مسند الى واحد + اسم + مفرد + علم + مذكر + أل (سابقة) + اسم + مفرد + مذكر

المحصلة : الجملة البسيطة أو النواة هي : قرأ محمد، وأما (الكتابَ) فتكملة لها أي متولدة منها . ويمكن أن نولد من هذه الجملة جملاً كثيرة أخرى .

وجميع ما في العربية من أنظمة تركيبية للجملة يعود الى هذين النوعين من الجمل أي البسيطة والمتولدة . وما أساليب الشرط والحال والتمييز والاستثناء والنداء والتعجب والنفي وغيرها إلا أنماط مختلفة للجمل المتولدة . ويمكن بموجب هذا المعيار تحليل أجزاء الكلام ووصف عناصره ودلالاته الوظيفية ومن ثم الوصول الى نتائج واضحة وبسيطة .

---

[٢] - : ت ١ = التحليل الأول ، و ت٢ = التحليل الثاني ، و ت٣ = التحليل الثالث .